

البحث العلمي: ضرورة لتغيير الواقع

في مناهج الجامعة اللبنانية، التي تعاني من أزمات في الأساس، حصلت محاولات للتعديل، لا سيما في كلية العلوم، وصفها أحد الأساتذة بـ "التدميرية"، وكان هدف هذا التعديل كما قال المسؤولون عنه تقليص نسبة التسرب من الجامعة اللبنانية إلى الجامعات الخاصة.

في الحقيقة، ومع الإدراك الحتمي بأن هذه التعديلات بجوهرها لا تهدف إلا لتدمير القطاع التربوي والرسمي وعلى رأسه الجامعة اللبنانية، فإن الأزمة تكمن في وضع مناهج لا تتلاءم مع حاجات المجتمع ولا بالتالي مع ضرورات تطوير النموذج الاقتصادي أو حتى تغييره، جل ما تفعله السلطات في إطار السياسة الليبرالية الاستهلاكية هو استيراد مناهج غربية مبنية لتحقيق حاجات مجتمعات الغرب، لإسقاطها على طلابنا ومجتمعنا الذي تختلف حاجاته جذرياً، في ظل نظام تبعية يسعى لتصدير شبابه إلى الدول الأقطاب وعلى رأسهم الولايات المتحدة، وهنا تتجلى "لا علمية" السلطة والنظام السياسي، اللذين بات من الضروري تغييرهما، عبر بديل يسعى للبحث كإداة لتقدم المجتمع والاقتصاد، فيفتح فرص عمل هائلة أمام الطلاب والباحثين والمهندسين بدلاً من تصديرهم إلى الخارج. هذا البديل لا يمكن أن يتحقق إلا بعلمية، أكان في مشاريعه أم في خطابه، نحو تحسين شروط العيش، تصليب للاقتصاد وإنتاجيته، وتوزيع عادل للثروة، هذا البديل بات ضرورة حتمية، وقد بدأت ملامحه تلوح في الأفق.

التي تعيشها منطقتنا حصة من الحلول، فأساس مشكلة عدم استيعاب هذا اللجوء هو سياسة الدولة الاقتصادية الاجتماعية التي لم تنظم وجود اللاجئين ولم تبني اقتصاداً يستوعب طاقاتهم، وبدلاً من وضع دراسات في علم النفس والاجتماع بهدف إطلاق مشاريع توعوية لمعالجة التطرف والأفات الاجتماعية مثلاً، لجأت إلى الحلول الأمنية، أي بدل معالجة الأسباب، ذهبت لمعالجة النتائج.

في أزمة المناهج

تتفق معظم الكوادر التربوية والعلمية على تخلف مناهجنا أكان في المدارس أم في الجامعات، وبدلاً

البحث العلمي في لبنان ما زالت بدائية في أحسن الأحوال

من العمل على تطويرها، قامت السلطات المختصة المتمثلة بالمركز التربوي للبحوث والإنماء في عهد وزير التربية السابق الياس بو صعب بتعديلها عبر إلغاء الكثير من المحاور في مختلف المواد؛ على صعيد الفلسفة مثلاً، ألغيت معظم المحاور التي تساهم في تطوير الفكر النقدي، كما التي تعالج المسائل الاقتصادية، في التربية الوطنية، ألغى كل ما له علاقة بالعمل التطوعي والجماعي، أما في الكيمياء، ألغيت محاور تعتبر جوهرية في هذا العلم، كمحور "التوازن التفاعلي"، وقس على هذا الخوال في باقي المواد.

ليكون معضلة لو تم وضع خطة ممنهجة لتوضيح عملية الفرز المستندة إلى إحصاءات الدراسة الأساسية.

أما في الاقتصاد، يتكبد لبنان يومياً خسائر فادحة نتيجة زحمة السير اليومية على مداخل العاصمة، ناهيك طبعاً عن الضغط النفسي والتوتر الناتجين عنها. أحد الحلول الأكثر عملية لمعالجة هذه المعضلة هو تطوير شبكات النقل العام من باصات ومترو وسكك حديد، ولتحقيق هذا المشروع "الحلم"، لا بد من الدراسات في التنظيم المدني والهندسة وفي مجال المعلوماتية والاتصالات لتنظيم الشبكات وتحسين خدماتها كما الإحصاءات المسؤولة عن تقدير حركة المواطنين وأوقات الذروة لتقليلهم.

وفي قطاعات منتجة كالزراعة والصناعة الغذائية، فلا يمكن أن تتقدم دون الهندسة الزراعية القادرة على معالجة المشاكل التي تفتك بالمزارعين أو المستهلك، كتحديد كميات المبيدات وأنواعها، أو إنقاذ شجرة الزيتون المهذبة بالانقراض في لبنان، أو معالجة أزمة الزراعات الجبلية الناتجة عن العشوائية دون العودة إلى البحث والتخطيط، فبعد تغير المناخ، من لبنان لسنوات في شتاء "دافئ" دفع بمزارعي الجبل إلى الاستثمار في الفاكهة الاستوائية (كالأفوكادو) نظراً إلى إنتاجيتها المرتفعة ومردودها المادي المهم، ولكن للأسف وبسبب عدم استقرار المناخ، عاد الضيق إلى لبنان عام 2015 فاذى إلى ضرب المواسم وتكليف المزارعين خسائر فادحة.

ولأزمة اللجوء في ظل الحروب

يمر العيد الـ 66 للجامعة اللبنانية، و«يمر» معه الواقع المزري على وقع الخطابات الزومانية الرثانة. منذ أشهر، وفي إطار حملة «الجامعة اللبنانية بدها»، التي أطلقتها المؤسسة اللبنانية للإرسال LBC، والتي عير فيها مئات الطلاب عن معاناتهم وحاجاتهم، قام نادي «نبض الشباب» في الجامعة بإنتاج فيديو قصير يناول أهمية تحوّل الجامعة الوطنية إلى مركز للبحث العلمي، وبالتالي حاجتها إلى الموارد المادية، فما الذي قد تقدمه لنا الجامعة الوطنية إذا ما تحوّلت إلى مركز إنتاج علمي وبحثي عملي؟

كيفية حلّ بعض المشكلات، وما أكثرها في وطننا العزيز.

أمثلة من الواقع

تفتك بنا أزمة النفايات منذ تموز 2015، وكانت نتائجها كارثية على البلاد بكل ما تعنيه الكلمة من معنى، ولجأت السلطة دائماً إلى حلول أقل ما يقال أنها "جنونية"، كان آخرها "جريمة النورس". لقد كان في جعبة الكيمياء والهندسة الصناعية والإحصاءات حلول علمية وجذرية، أساسها الفرز الذي يحتاج إلى دراسة أنواع النفايات المنتجة في لبنان ونسبها وكيفية معالجتها، التي تتم على أسس كيميائية وفيزيائية (هنا ضرورة البحث والتطوير في علوم المادة وخصائصها). أما عن التهويل الممل الذي أتخمننا به المسؤولون وأبواقهم عن صعوبة تنفيذ الفرز، فإن سلمنا جدلاً بصحته، فما كان

حكمت غصن

إنّ البحث العلمي، في إطار نهج سياسي عام يهدف إلى تطوير المجتمع واقتصاده، هو حجر أساس في أي عملية تخطيط، تنفيذ أو حل، وتحقيقه شرط في نجاح أي مشروع، ذلك لأن القوانين العلمية هي التي تحكم حياتنا بمجمل تفاصيلها، وفهمنا لها وتطوير معرفتنا فيها يجنبنا الخطأ، الذي يؤدي غالباً إلى الفشل. والفشل في حل المعضلات في لبنان، على أنواعها، هو السمة الأكثر انتشاراً، لا بل تفاقماً، ومن هنا نستنتج، عبر منطلق الربط ودون لغة الأرقام، كم أنّ البحوث العلمية في لبنان ما زالت بدائية في أحسن الأحوال، والأهم أنها لا تلبي حاجات المجتمع والاقتصاد اللبناني، لذلك، لا بد من طرح بعض الأمثلة التي قد توضح

Monochrome



(هيلن الموسوي)

الخيوط الموصولة إلى قلبي

تجرجر حصاناً. هذه النافذة، هي شيء مما نعيشه بين «الحدائث» البشعة التي تجرجر ما بقي من النوستالجيا فينا

رجانا حمية

بين الوداعة والبشاعة خيط رفيع، كذلك «الخيوط» الذي يربط حرية ذلك الحصان - الذي كان إحدى وسائل النقل - إلى الآلة الباردة التي نستخدمها اليوم. في تلك النافذة، تتأرجح العين ما بين مشهدين: وداعة مشرقة على سماء هادئة تبيّن من فسحات الشجر، وبشاعة «مؤخرة» سيارة